

2018

معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط

**THE
KURDISH**
CENTER FOR STUDIES



المركز الكردي للدراسات

إعداد: وليدة حسن

المحتويات

- (2).....مقدمة
- (3).....مؤتمر السلام في باريس
- (5).....معاهدة سيفر
- (6).....الالتفاف على معاهدة سيفر
- (7).....معاهدة لوزان الثانية
- (8).....لوزان والأترك
- (10).....العلاقة التركية الكردية
- (12).....العلاقة بين نشوء تركيا وإسرائيل
- (13).....عهد الجمهورية الثانية في تركيا وسبيل التحول الديمقراطي

مقدمة:

بعد الحرب العالمية الأولى، أبرمت معاهدة لوزان عام 1923 بين تركيا ودول الحلفاء المنتصرة في الحرب، وقُسمت بموجبها رسمياً السلطنة العثمانية، وأُسست الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك.

لقد كانت السلطنة العثمانية آخر ممثل كبير للهيمنة والنفوذ الإسلامي. وقد انهارت بعد ستة قرون حافلة بالحروب الضارية ضد الهيمنة البيزنطية أولاً، ثم ضد الهيمنة الأوروبية الصليبية التي تزعمتها أسرة "هابسبورغ" النمساوية، إضافة إلى مواجهتها توسع روسيا القيصرية من الشمال نحو الجنوب، وأخيراً تصديها للهيمنة الإنجليزية. وكانت السلطنة العثمانية ستتفكك حتى في حال انتصر الألمان حليفهم في الحرب.

تركيا الحديثة أو الوريثة للتركة العثمانية، لعبت دوراً محورياً ومهماً في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للنظام العالمي المهيمن، وقد أوكل لها مهمة "الشرطي" الذي يضبط ويراقب المنطقة. إحدى الركائز المهمة لتأسيس الجمهورية التركية، هي الاستناد إلى تحالف القومية اليهودية - الصهيونية مع البرجوازية التركية، والعمل كذراع ضاربة ضد الشيوعيين والإسلاميين القوميين والكرد.

يمكن من خلال النظر إلى الاتفاقات الدولية، رؤية المهمة الموكلة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك القيود المفروضة عليها أيضاً للحد من النزعة التوسعية؛ وإمكانية الخروج عن الدور المنوط بها والمحدد لها. ورغم ذلك، لم تستطع تركيا بجغرافيتها الحالية أن تتحول إلى نموذج متقدم في المنطقة رغم تحقيقها تقدماً نسبياً مقارنة بدول الشرق الأوسط، وهي لا تزال تعيش مخاض الانتقال من النظام السياسي المفروض عليها وغير المنسجم مع واقعها الاجتماعي، كما الأنظمة الأخرى في دول المنطقة، حيث إن داء "الدولة القومية" واحد، ولم تستطع الأنظمة الحاكمة تجاوزه، بل إنها تتشبث به.

من خلال هذه الدراسة، سنعرض جوانب اتفاقية لوزان والاتفاقيات السابقة وتأثيرها على تركيا والكرد، وما هو الدور المنوط بتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

"كل من يقوم بزعة هذه الجمهورية الصغرى - تركيا - التي حددت مكانتها ودورها ووظيفتها في الشرق الأوسط، ورسمت ملامح مضمونها بناءً على المعادة الصارمة للإسلام والكرد والشيوعية، وكل من تسول له نفسه لتحريفها عن مجراها، سوف يعتبر عدواً لدوداً. لن يدخر أي جهد لإبادته والقضاء عليه.

عبدالله اوجلان

مؤتمر السلام في باريس

حاول الكرد من خلال هذا المؤتمر تحقيق آمالهم القومية بالاستقلال عن الدولة العثمانية معتمدين على وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ولسون، التي تمثلت في (ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي). وقد شارك الكرد في المؤتمر بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا الذي انتخب لرئاسة الوفد الكردي من قبل (جمعية تعالي وترقي كردستان، حزب استقلال الكرد، الجمعية الكردية والحزب الديمقراطي الكردي) لتمثيل الكرد في المؤتمر. وقد ضم الوفد كلا من (فخري عادل بك، عادل بك المارديني، صالح بك حسني مدير شؤون شريف باشا، غالب علي بك سكرتير شريف باشا)، وحاول الشيخ محمود الحفيد إرسال وفد خاص إلى "باريس" للاتفاق بـ"شريف باشا"، إلا أن الإنجليز حالوا دون وصوله، فتركيا من جانب وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر، لم يكن لديهم ارتياح لوجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر، لأنهم أرادوا الانفراد بحل المسألة الكردية وفق مصالحهم الخاصة.

قام شريف باشا، وهو (محمد شريف بن سعيد باشا بن حسين باشا الخندان، من عائلة بابان الكردية المشهورة التي تسلمت الكثير من الوظائف العليا في الدولة العثمانية، فكان والده وزيرا للخارجية ثم رئيسا لمجلس شورى الدولة. عين عام 1898 وزيرا مفوضا للدولة العثمانية في ستوكهولم وظل في منصبه حتى إعلان الدستور العثماني 1908، عاد إلى تركيا وانخرط في صفوف الحركة الكردية وساهم في تأسيس جمعية تعالي وترقي كردستان مع أمين عالي بدرخان)، بالاتصال بممثلي أغلب الدول المشاركة في المؤتمر (27 دولة)، لشرح القضية الكردية -وبشكل خاص ممثل بريطانيا- وعرض عليه وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني. ونسق الجهود مع الوفد الأرمني الذي شارك في المؤتمر بوفدين، أحدهما برئاسة أواديس أوهانيسيان رئيس وفد الجمهورية الأرمنية، والثاني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الوزير المصري السابق الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية. وقد جرى الحديث لأول مرة عن كردستان والقضية الكردية في المؤتمر في 29 يناير/كانون الثاني عام 1919 من قبل ممثل الوفد البريطاني الذي دعا إلى فصل (أرمينيا وسوريا وما وراء النهرين وكردستان وفلسطين وشبه الجزيرة العربية عن الإمبراطورية التركية فصلاً تاماً)، ودعت بريطانيا إلى إعادة تقسيم كردستان بإعطاء أجزائها الجنوبية لبريطانيا، والجنوبية الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وإبقاء كردستان الشرقية على شكل مقاطعة في إيران.

مواقف الدول من الكرد

موقف بريطانيا: كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماما بكردستان، بسبب موقعها الهام في قلب الشرق الأوسط، الذي تسعى بريطانيا للسيطرة عليه برمته. ولقربها من منطقة الخليج ومنابع النفط العربية والإيرانية. وازداد اهتمامها بها بعد اكتشاف النفط فيها وبكميات كبيرة.

موقف فرنسا: اهتمت فرنسا بكردستان لأن السياسة الفرنسية كانت تركز على السيطرة الاقتصادية والمالية على الدولة العثمانية، وبسط سيطرتها على شرق المتوسط، خاصة (سوريا ولبنان). وكان النفوذ الفرنسي واضحاً في كردستان من خلال البعثات التبشيرية والمدارس الفرنسية والمشاريع الاقتصادية.

موقف الولايات المتحدة: رفعت الولايات المتحدة شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة في الإمبراطورية العثمانية، ودعت إلى إنشاء عصبة الأمم. ورفضت العرض البريطاني الفرنسي بالانتداب على أرمينيا وجزء من كردستان، إلا أن هزيمة الحزب الديمقراطي وانتهاء فترة رئاسة "ولسون"، دفعتها للانسحاب من المؤتمر.

موقف الدولة العثمانية والمملكة الإيرانية: حاول وفد الدولة العثمانية، التي استسلمت بموجب هدنة مودرس 1918، برئاسة الداماد فريد باشا، وكذلك الوفد الإيراني، منع مناقشة القضية الكردية وحتى مشاركة شريف باشا والوفد الكردي في هذا المؤتمر.

ولكي يحبط شريف باشا جهود الوفد التركي، نسق الجهود مع الوفد الأرميني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الذي كان يمثل المقاطعات الأرمينية في الأراضي التركية، وأصدرا بياناً مشتركاً، جاء فيه:

(إننا بالاتفاق التام معاً، نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة، وكردستان المستقلة، بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام على احترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلا الدولتين).

ورداً على تقسم كردستان، أرسل شريف باشا رئيس الوفد الكردي في المؤتمر، رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو بوصفه رئيساً للمؤتمر، طالب فيها باستقلال كردستان وعرض وجهة النظر الكردية على (المجلس الأعلى للمؤتمر) من خلال مذكرتين:

الأولى باللغة الفرنسية في 22 مارس/آذار من عام 1919، وهي تحمل توقيع الجنرال شريف باشا، وقد طبعت على شكل كراس خاص يقع في 14 صفحة، وتضمنت (المطالبة بتأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ ولسون في حق الشعوب بتقرير مصيرها)، وفيها أيضاً معلومات عن الكرد ومناطق سكنهم ووضعهم وكفاحهم ومطالبهم، وكذلك علاقتهم مع الأرمن، وأرفق بها خريطة كردستان ضمت كردستان تركيا وجزءاً كبيراً من ولاية الموصل.

وقدم المذكرة الثانية في 1 مارس/آذار 1920، شدد خلالها على ضرورة فصل الأراضي الكردية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة كردية مستقلة على غرار الدولة الأرمينية، بحدود على بحر قزوين والبحر المتوسط، لتصدير الثروات الكردستانية إلى الخارج، ودعا فيها إلى تشكيل لجنة دولية تشرف على ضم الأراضي التي يؤلف الأكراد فيها الأكثرية إلى الدولة الكردية المستقلة.

وفي 21 يناير/كانون الثاني عام 1920، انتهى المؤتمر وأعلن عن خمس معاهدات سلام رئيسية مع افتتاح الجمعية العامة لعصبة الأمم، وهذه المعاهدات هي:

- معاهدة فرساي 28 يونيو/حزيران 1919 مع ألمانيا.
- معاهدة سان جيرمان 10 سبتمبر/أيلول 1919 مع النمسا.

- معاهدة نويي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1919 مع بلغاريا.
- معاهدة تريانون 4 يونيو/حزيران 1920 مع المجر.
- معاهدة سيفر 10 أغسطس/آب 1920 مع الدولة العثمانية؛ واستبدلت لاحقاً بمعاهدة لوزان 24 يوليو/تموز 1923 مع الجمهورية التركية.

معاهدة سيفر:



في 10 أغسطس/آب عام 1920، قبلت تركيا العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، بمعاهدة "سيفر" بين السلطنة العثمانية وقوات الحلفاء، ولم تكن روسيا من المشاركين فيها، لأنها تفاوضت على معاهدة بريست ليتوفسك مع السلطنة العثمانية عام 1918. وفي تلك المعاهدة، وبناء على إصرار طلعت باشا "الصدر الأعظم"، استعادت السلطنة العثمانية الأراضي التي كانت روسيا استولت عليها في الحرب الروسية التركية خلال عام 1877-1878، وتحديدًا في (أردخان وقارس وباتومي).

معاهدة سيفر، التي تتألف من 13 بابا و433 بنداً، وأعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر الصلح في باريس، لم تطبق بشكل فعلي على أرض الواقع، فقد رفضت حكومة "أتاتورك" قبول هذه المعاهدة وعملت على إخراج اليونانيين من آسيا الصغرى، وأصررت على تسوية جديدة تحققت لها بالفعل في معاهدة لوزان عام 1923 التي تجاهلت ما أقرته معاهدة سيفر من حقوق للكردي. وقد نصت معاهدة سيفر على:

- منح تراقيا (تراقيا)؛ هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا، وتتقاسمها بلغاريا، اليونان، وتركيا الأوروبية. تجاور تراقيا ثلاثة بحار: البحر الأسود، بحر إيجه وبحر مرمرة)، والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.
- الاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب.
- الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
- الاعتراف باستقلال أرمينيا.
- اعتبار مضائق البوسفور والدرنديل مناطق منزوعة السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم.
- تحصل كردستان على الاستقلال حسب البنود 62 و63 و64.

نص المواد التي أشارت إلى قيام دولة كردية:

المادة 62: على اللجنة التي تتخذ من إسطنبول مقراً، والمؤلفة من ثلاثة أعضاء تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية، إعداد لائحة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ سريان هذه المعاهدة

ووضعها موضع التنفيذ لنظام حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية كردية والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا، والتي سيتم تحديدها فيما بعد، وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق كما حددتها المادة 27 من الفصل الثاني /2/ و/3/ وإذا لم يتم التوصل إلى الاتفاق بالإجماع على أي موضوع، فعلى أعضاء اللجنة إحالة الموضوع إلى حكوماتهم المختصة. وأن يتضمن النظام (الخاص بالحكم المحلي) ضوابط لحماية الأثوريين – الكلدان والأقليات العرقية أو الدينية الأخرى في تلك المناطق، ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والفرس والكرد بزيارة المناطق لتدرس وتقرر التعديلات الواجب إجراؤها، إذا وجدت على الحدود التركية والمتداخلة مع الحدود الفارسية استناداً إلى نصوص هذه المعاهدة.

المادة 63: توافق الحكومة التركية على تنفيذ وقبول قرارات كلتا اللجنتين المذكورتين في المادة 62 خلال فترة ثلاثة أشهر من إرسالها إلى الحكومة المذكورة.

المادة 64: إذا ما قام الشعب الكردي في المناطق المحدودة في المادة 62 خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال ومفاتيح مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا، وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال؛ يوصي بمنحه لهم عندئذ وتوافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات، وإن تفاصيل هذه التخلي من البنود سيكون موضع اتفاقية منفصلة بين قوى الحلفاء الرئيسية وتركيا وإذا ما صدر مثل هذا التخلي وتم فعلاً، فلن يكون هناك أي اعتراض من قبل قوى الحلفاء الرئيسية للالتزام بمثل هذه الدولة الكردية المستقلة للکرد الساكنين في ذلك الجزء من كردستان التي كانت تقع حتى الآن ضمن ولاية الموصل.

إن معاهدة سيفر تعد وثيقة مميزة في تاريخ القضية الكردية، حيث نصت على تحقيق حل للمشكلة الكردية في بعض أجزاء كردستان؛ من خلال مراحل تصل إلى الاستقلال. ويعد هذا أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكردي.

الالتفاف على معاهدة سيفر:

لم ترق المعاهدة للأتراك وقاموا بالالتفاف عليها، فقد وصفها كمال أتاتورك بأنها بمثابة حكم الإعدام على تركيا، وقاد حرباً ضد الحلفاء سميت بحرب التحرير. خلال معارك التحرير، وتحديدًا في ربيع عام 1920، أسس مصطفى كمال المجلس الوطني الكبير في أنقرة من ممثلي القوى الشعبية المشاركة في حرب التحرير، ليتحول إلى حكومة موازية لسلطة الخليفة العثماني في إسطنبول، وفي عام 1921 أصدر المجلس المذكور القانون الأساسي الذي تزامن صدوره مع إعلان النصر وتحرير الأراضي التركية في صيف عام 1922، وأعلن فيه مصطفى كمال إلغاء السلطنة. في يوليو/تموز عام 1923، وقعت حكومة مصطفى كمال معاهدة "لوزان" التي كرست قيادته لتركيا باعتراف دولي، فأعلن في 29 أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام ولادة الجمهورية التركية وألغى الخلافة، وأعلن رئيساً وجعل "أنقرة" عاصمة للدولة الجديدة بدلاً من إسطنبول. كما تراجع الغرب عن وعده للکرد في معاهدة "سيفر" وتناسوه في معاهدة لوزان التي جاءت لصالح ما أرادته تركيا الكمالية. السبب وراء ذلك يعود إلى خوف الدول الأوروبية،

وبالأخص بريطانيا، من استغلال الشيوعيين في الاتحاد السوفييتي الصراع لصالح نفوذهم في المنطقة، لذلك قرر الحلفاء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في 25 يناير/كانون الثاني عام 1921، توجيه الدعوة إلى وفد حكومة أنقرة لحضور المؤتمر القادم، الأمر الذي دلّ على اعتراف الحلفاء بالواقع الجديد في تركيا.

مؤتمر لندن: عقد مؤتمر بلندن في 26 فبراير/شباط 1921 بين الحلفاء وتركيا لبحث المشاكل العالقة، ومن ضمنها المشكلة الكردية، حيث اعترم الحلفاء إعطاء تنازلات مهمة في هذه القضية لكن الحكومة التركية أصرت على أن المسألة داخلية يمكن حلها داخلياً، لا سيما وأن الكرد لهم الرغبة في العيش مع إخوانهم الأتراك حسب ما زعمت آنذاك، وألمحت دول الحلفاء إلى أنها تعتزم تقديم تنازلات أمام تركيا وإعادة مناقشة مستقبل كردستان وأرمينيا. وعندما وجدت بريطانيا أن حكومة أنقرة ثابتة على موقفها، ألمحت إلى أنها على الاستعداد لتعديل معاهدة سيفر دون المساس بجوهرها العام. وتخلت بريطانيا عن الاستقلال والدولة الكردية وطلبت من الحكومة التركية منح الاستقلال الذاتي للولايات التي يعيش فيها غالبية كردية، وتحديد حدودها بدقة، فرد وزير الخارجية التركية بكر سامي بأن الاستقلال الذاتي لن يمنح للأكراد وحدهم، بل بوجه عام لجميع الولايات، وسيتم تطبيق لا مركزية واسعة. وبعد أن ضمنت بريطانيا سيطرتها على "ولاية الموصل" تحسنت العلاقات البريطانية - التركية، فأعلن وزير الخارجية التركية أن "ميزوبوتاميا ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية".

تخلت بريطانيا في هذا المؤتمر عن كردستان لأنقرة، عدا جنوب كردستان التي تقع ضمن ولاية الموصل. وعلى هامش المؤتمر، وقعت فرنسا مع حكومة أنقرة اتفاقية عسكرية، سياسية، اقتصادية عززت من خلالها مصالحها في تركيا، وقامت بتعديل حدود الانتداب الفرنسي على سوريا 1921.

معاهدة لوزان الثانية:

معاهدة لوزان الثانية؛ وصفت بالثانية تمييزاً لها عن اتفاقية لوزان الأولى (معاهدة أوشي) الموقعة في 18 أكتوبر/تشرين الأول عام 1912 بين إيطاليا والدولة العثمانية، والتي قضت بانسحاب الأخيرة من ليبيا لصالح إيطاليا.

كان هدف المؤتمر التفاوض على معاهدة جديدة مع تركيا التي رفضت الاعتراف بمعاهدة سيفر. وبعد مفاوضات طويلة، تم تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنسا وتركيا، وقد ترأس الوفد التركي عصمت إينونو بمشاركة حاخام يهودي. ومنذ افتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر، لوححت بريطانيا وفرنسا إلى أنها مستعدة للتنازل والوصول إلى حلول وسط. ورضخت للشروط التركي برفض مشاركة أي وفد كردي في المؤتمر، ومنع مناقشة القضية الكردية في كردستان تركيا بشكل خاص، وكانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للتنازل عن بعض امتيازاتهما في تركيا، خوفاً من ارتماؤها في أحضان الاتحاد السوفييتي، الذي بات يشكل خطراً على مصالحهما في المنطقة. لذلك وافقت على الشروط التركية، وبذلك تعززت مواقع تركيا في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وتغيرت موازين القوى لصالح حكومة "أنقرة" التي انفردت بالحكم في تركيا بإلغاء السلطنة ونقل العاصمة من إسطنبول إلى أنقرة، وإلغاء الخلافة وإعلان النظام الجمهوري في 1923. وبذلك ظهرت تركيا كدولة فتيحة قوية لأول مرة بعد قرنين، وعقدت مباحثات

المعاهدة على فترتين: استمرت الأولى نحو ثلاثة أشهر بين نهاية العام 1922 وبداية العام 1923، والفترة الثانية استمرت ما بين ربيع وصيف عام 1923.

نصت معاهدة لوزان الثانية على نقاط من بينها:

- إلغاء الخلافة ومصادرة أموال الخليفة.
- نفي الخليفة وأسرته إلى خارج تركيا.
- إعلان علمانية الدولة التركية.
- منع تركيا من التنقيب عن النفط.
- جعل مضيق البوسفور الرابط بين البحر الأسود وبحر مرمرة مرورا إلى البحر الأبيض المتوسط ممرا دوليا لا يحق لتركيا تحصيل الرسوم من السفن والبواخر التي تعبره.

كما نصت المعاهدة على أن تتعهد أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة، ومنح الحريات دون تمييز، دون أن ترد أي إشارة للکرد فيها، كما لم تجر الإشارة إلى معاهدة سيفر. واعتبر الكرد هذه المعاهدة ضربة محطمة لأمالهم بالاستقلال، كما أنها كانت بمثابة تأمر بريطاني ضد الحقوق الكردية التي تخلت عن الكرد مقابل إلحاق ولاية الموصل بالعراق. بذلك، قسم الكرد بين أربعة كيانات أنشأت بعيد الحرب العالمية الأولى، ولا تزال القضية الكردية مستمرة إلى الآن.

وعندما تأكد للکرد أن حكومة كمال أتاتورك لا تعترف بهذه المعاهدة، وترفض منح الكرد أي حق من حقوقهم -حتى الحكم الذاتي- تحرك الزعماء الكرد، وقام خالد بك جبري بالتعاون مع عبدالقادر النهري وعبدالرحمن حكاري و يوسف زيا، بنشاط واسع والعمل من أجل تطبيق ما جاء في معاهدة "سيفر" على أرض الواقع. وأرسلت جمعية "انبعاث كردستان" عدة مذكرات لعصبة الأمم لتنفيذ ما ورد في معاهدة سيفر.

وتم إرسال برقية إلى مجلس الأمة التركي للمطالبة بدولة كردية في ولايات: (ديار بكر، العزيز، وان، بتليس) كما ورد في معاهدة سيفر، وإلا سيضطر الكرد إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح. لكن حكومة أنقرة راوغت وحاولت الالتفاف على الكرد بالادعاء بأن الحكومة تدرس مطالبهم، وأنها ستتخذ قرارات لصالح الكرد كذلك لشق الصف الكردي. وردا على ذلك اندلعت ثورة كردية عام 1921 (ثورة كوجكيري)، وقد شملت مناطق واسعة من كردستان، وتم إخمادها بوحشية.

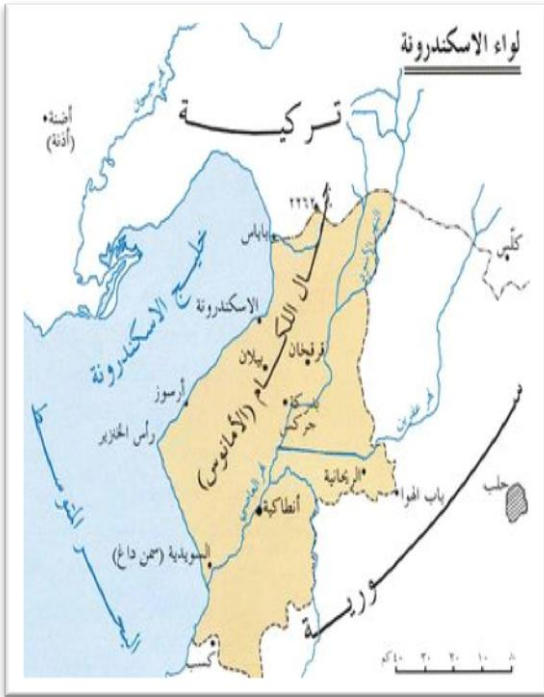
لوزان والأترك:

معاهدة لوزان أعطت لتركيا الحديثة الكثير - لكنها في ذات الوقت فرضت عليها قيودا أيضا كاستخراج النفط والاستفادة من المضائق. اعترفت المعاهدة بحدود الدولة الحديثة في تركيا، وأعلنت المضائق التركية بين بحر إيجه والبحر الأسود ممرات مفتوحة للجميع. كما تخلت تركيا عن السيادة على:

- العراق وفلسطين والأردن أصبحت تحت الانتداب البريطاني.
- سوريا ولبنان أصبحتا تحت الانتداب الفرنسي.
- أرمينيا أصبحت جمهورية مستقلة بضمانات دولية.

- احتفظت تركيا بالأناضول.
- تخلى الحلفاء عن الكرد ومطالبهم.

كما تنازلت تركيا عن أجزاء من تراقيا الشرقية (الجزء الغربي من تركيا؛ منطقة غرب مضيق البوسفور، وتضم مدينة إسطنبول) وبعض جزر بحر إيجه إلى اليونان، ودوديكانيز ورووس إلى إيطاليا، فيما تم الإبقاء فقط على القسطنطينية (إسطنبول) وضواحيها بما في ذلك منطقة المضيق "الدرديل والبوسفور" والذي تم تحييده وتحويله. وتم الاعتراف الدولي بجمهورية تركيا كدولة خلفت السلطنة العثمانية، واستمرت اتفاقية المضائق التركية لسنوات فقط؛ حيث حلت محلها اتفاقية مونترو (دخلت اتفاقية مونترو حيز التنفيذ في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1936، وهي تنظم حركة المرور عبر مضائق البحر الأسود للسفن التجارية في أوقات السلم والحرب. وقعت الاتفاقية في سويسرا بمشاركة دول من بينها الاتحاد السوفياتي سابقا وتركيا وبريطانيا وفرنسا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان وأستراليا).



مقاطعة هاتاي؛ ظلت جزءا من الانتداب الفرنسي لسوريا وفقا لمعاهدة لوزان، دولة هاتاي/لواء الإسكندرونة (كانت تعرف سابقا باسم جمهورية هاتاي، وتأسست في 7 سبتمبر/أيلول 1938 إلى 29 يونيو/حزيران 1939 في منطقة لواء إسكندرون أثناء الانتداب. كانت منطقة إسكندرون تابعة لولاية حلب ضمن سوريا في العهد العثماني، ورغم اعتبارها دولة مستقلة في أعقاب صدور مراسيم التقسيم، غير أنه أعيد ربطها بالدولة السورية عام 1926. قامت فرنسا بمنح اللواء حكما ذاتيا مع بقائه مرتبطا من الناحية الشكلية بالجمهورية السورية. وفي العام 1939 انسحبت فرنسا بشكل نهائي من لواء إسكندرون، في حين دخلت إليه قوات تركية وقامت بضمه وإعلانه جزءاً من الجمهورية التركية تحت اسم محافظة هاتاي بعد استفتاء عام 1939. ويعتبر الانسحاب الفرنسي من لواء إسكندرون مخالفا لصك الانتداب الذي يلزم الدولة المنتدبة بالحفاظ على أراضي الدولة المنتدب عليها).

كما نظمت المعاهدة استخدام المضائق المائية التركية، وقواعد المرور والملاحة فيها زمن الحرب والسلم، واحتوت نصوصا تحدد شروط الإقامة والتجارة والقضاء في تركيا، وإعادة النظر في وضعية الدولة العثمانية، ومآل الأراضي التي كانت تابعة لها، قبل هزيمتها في الحرب العالمية الأولى خلال 1914-1918.

كما انها أبطلت العمل بـ"معاهدة سيفر"، ورسمت حدود اليونان وبلغاريا مع الدولة التركية، التي حافظت على ضم إسطنبول وتراقيا الغربية (تراقيا الغربية: هي المنطقة الجغرافية والتاريخية في اليونان، والتي

تقع بين نهري نيسيتوس وماريتسا في شمال شرق البلاد، جنبا إلى جنب مع الأقاليم مقدونيا، إبيروس)، وتضمنت بنودا تتعلق بتقسيم ديون الدولة العثمانية.

وقضت بتخلي تركيا عن السيادة على قبرص وليبيا ومصر والسودان والعراق وبلاد الشام، باستثناء مدن كانت تقع في سوريا، مثل أورفا وأضنة وغازي عنتاب وكلس ومرعش، وبتنازل الدولة العثمانية عن كافة حقوقها السياسية والمالية، المتعلقة بمصر والسودان اعتبارا من نوفمبر عام 1914.

كما نصت معاهدة لوزان على حماية الأقليات المسيحية الأرثوذكسية اليونانية بتركيا، والأقليات المسلمة باليونان، وألزمت الحكومة التركية بالمحافظة على حياة وحقوق وحرية جميع المواطنين ضمن أراضيها، وبمسواتهم أمام القانون، بغض النظر عن الأصل والقومية واللغة والدين. وألزمتها بعدم وضع أي قيود على المواطنين في استخدام أي لغة يختارونها مهما كانت، سواء أكان ذلك في العلاقات الخاصة أم في الاجتماعات العامة أم في مجالات الدين والتجارة والإعلام والنشر، ومع التأكيد على حقوق السيادة السياسية والاقتصادية للدولة التركية، وإلغاء تطبيق نظام الامتيازات الأجنبية على أراضيها. كما أنها تشير إلى إمكان تركيا بعد انتهاء مدة المعاهدة، التنقيب عن النفط، وتستطيع الانضمام إلى قائمة الدول المنتجة للنفط، إلى جانب تحصيل رسوم من السفن المارة عبر مضيق البوسفور، وحفر قناة جديدة تربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، والتي كانت محظورة على تركيا من قبل.

وتناست المعاهدة الكرد وحقوقهم بتجاهل منحهم الاستقلال بدولة قومية خاصة بهم، كما نصت عليه معاهدة سيفر أو حتى الحكم الذاتي كما جاء في مفاوضات مؤتمر لندن. ولعدم وجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر لم تطرح القضية الكردية في لوزان، وتجاهلت القوى المتصارعة خاصة بريطانيا وفرنسا مصير الشعب الكردي، ووعودهم بإنشاء دولة كردية، وقد استخدم اسم الكرد وكردستان من قبل الجميع للابتزاز والمساومة، والانطلاق منه لتحقيق مصالحهم الخاص، وفي 24 تموز/يوليو 1923، تم طي صفحة سيفر، ولم يرد ذكر للكرد في بنود المعاهدة الجديدة.

العلاقة التركية الكردية:

وقف الكرد إلى جانب الأتراك في حرب التحرير الوطنية بين عامي 1919 – 1922 كعنصرين رئيسيين، وكان هذا الموقف يتناسب مع تقاليدهم التاريخية؛ كالعلاقة بين السلالات السلجوقية والأيوبية والعثمانية. ورغم محاولات إفشال هذه الشراكة بتأثير من الهيمنة الإنجليزية التي تلاعبت بالطرفين خلال القرن التاسع عشر، إلا إنها لم تلق نجاحا في ذلك الحين، فدامت الشراكة. كما أن تقاليد نفس الشراكة التاريخية تلك لم تستطع إفسادها مؤامرات "جمعية الاتحاد والترقي" التي تمسك بزمام أمرها الحركة الصهيونية اليهودية والماسونية. بتلك الشراكة التاريخية، تكلفت حرب التحرير الوطنية بالنصر في نهاية المطاف.

لكن لماذا يتم إنكار الوجود الكردي ودوره، وهو الذي يعد الحليف الاستراتيجي والعنصر المؤسس الأصيل في الجمهورية على مدى حوالي تسعمائة سنة؟ لقد قام أصحاب "تركيا الفتاة" ومؤسسو "جمعية الاتحاد والترقي" باعتلاء عرش السلطة (يرى السفير الإنجليزي في تلك الفترة إن تربع أعضاء "تركيا الفتاة" و"جمعية الاتحاد والترقي" على دفة الحكم، بأنه استيلاء لليهود على الإمبراطورية). وهكذا،

نجحوا في شل تأثير السلطان العثماني عبدالحميد عن طريق الحكم الدستوري الثاني (1908)، وانقلاب 31 آذار/مارس 1909، تماما مثلما فعلوا مع الملك الفرنسي والقيصر الروسي. ومع إعلان الجمهورية، بلغوا بنفوذهم في بلاد الأناضول وميزوبوتاميا إلى أوجّه.

إن جمعية الاتحاد والترقي، التي أمسكت بزمام الأمور ثم استحوذت على السلطة بالتوالي في الإمبراطورية العثمانية، تعبر عن الريادة الأيديولوجية والميدانية للحركة اليهودية ولقوى رأس المال اليهودي، في حين إن دور المؤسسين والقادة من القوميات الأخرى غير محدد داخل الجمعية، بما في ذلك القائمين على المجازر من أتراك وكرد. ذلك أنه غالبا ما أدى الأعضاء الأتراك والكرد دور المموه للنفوذ اليهودي فيها. هذا وكان للجمهورية جانبها التحرري الديمقراطي أثناء تشييدها، بقدر اتسامها بالجانب التحرري الوطني. وكانت قد نجحت في البداية بوصفها ثورة أنجزت بتحالف القوى الوطنية الديمقراطية (تحالف واتفاق بين الشيوخيين والإسلاميين القوميين والشركس والكرد والأتراك). ومثلما حصل في الثورتين الفرنسية والروسية، أيضا في ثورة الأناضول اتبعت الأساليب التأميرية في تحويل البنية ذات الطابع الوطني الديمقراطي إلى دولة قومية ديكتاتورية. وهنا أيضا كان الدور الرئيسي من نصيب الهيمنة الإنجليزية. ولم يقض على العناصر الوطنية الديمقراطية فحسب، بل تم تصفية أمر أربعة من الباشوات الخمسة الذين قاموا بالدور الريادي باستثناء مصطفى كمال، وأنشئت الجمهورية التركية بمنوال مغاير كلياً لما جرى تصويره، وكأنه أعيد رسم ملامحها مجدداً في حرب التحرير الوطنية بحيث باتت واحدة من أحجار الزاوية لنظام الدول القومية الصغرى (الدول القومية التي ستبقى ضمن حجم يمكن بسط الهيمنة الإنجليزية عليها)، الذي هدفت إنجلترا إلى ترتيبه والتسويق له في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا تم هيكلتها كدولة إسرائيلية بدائية على الدرب المؤدي إلى تأسيس إسرائيل.

وهذا الخليط الطبقي الهجين والهلامي الجديد المؤلف من البرجوازية التركية والعناصر اليهودية؛ والذي يشكل أقلية قليلة، يسمى بـ"الأتراك البيض". وقد تبنى هؤلاء القومية العلمانية كدين شديد الصرامة، وأقصوا جميع العناصر الديمقراطية من الجمهورية. وعليه، فتاريخ الجمهورية هو عبارة عن حفاظ على هذا المضمون. ومن حاول من رجالات الدولة تجاوز مضمون الجمهورية قليلاً، شل تأثيره وسوي أمره، أمثال "عدنان مندريس وتورجوت أوزال"، وحوفظ على "القانون الفولاذي" للمضمون الديكتاتوري بكل إصرار. ولهذا الغرض بالتحديد أقيمت في الأجنحة دوما عمليات التصفية التي مورست بالاستقزاز والمؤامرات والذسائس حيال الكرد والمسلمين والشيوخيين. ولم تغب قط المجازر والاعتقالات والإعدامات من الميدان. وبالدخول إلى حلف الناتو، قام جيش الناتو السري المسمى بشبكة الـ"غلاديو" بإدارة دفعة الحكم في تركيا فعليا بدءاً من عام 1952. ولطالما كانت شبكة الـ"غلاديو" موجودة خلف المراحل المسماة بوصاية الجيش والانقلابات العسكرية (شبكة الغلاديو؛ أسسها حلف الناتو كجيش سري تابع له لمواجهة التمدد الشيوعي، ومواجهة الثوار في إيطاليا واليونان وتركيا وألمانيا. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وخروج روسيا السوفييتية من كونها تهديداً ملحا، خسر الجيش أهميته في البلدان الأعضاء في الناتو، فيما خلا تركيا التي ارتفعت فيها أهميته. وقد لعبت الثورة الإيرانية (1979) واحتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفييتي دوراً هاماً ارتفاع أهميتها). كما أبقى على التوترات والحساسيات "الفكرية والمذهبية والقومية" عقيمة بلا حل، لتستطيع الديكتاتورية العسكرية والمدنية من بسط هيمنتها؛ كحالات الاستقزاز التي استهدفت الكرد بعد سنة 1925. هذا وأريد لتركيا القيام بأدوار أخرى إبان الحرب الباردة مع اكتمال تأسيس إسرائيل، وأحرز تقدم ملحوظ في بسط الهيمنة على الشرق

الأوسط بزوال خطر الاتحاد السوفييتي من الميدان عام 1990، وبذلك تكون الهيمنة العالمية على منطقة الشرق الأوسط قد اكتملت. ورغم ذلك، فالخطر المحدق بإسرائيل كان لا يزال قائما من قبل المحيط العربي الذي يغذي فكرة العداء لإسرائيل كمحتل للأراضي العربية وفلسطين. لذا كان من الضروري تأمين حلفاء دائمين خلال عشرينيات القرن الماضي. هذا وباستطاعتنا قول الأمر عينه بصدد حرب الخليج الثانية التي نشبت في مستهل أعوام الألفين. كما أن انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات قد أدى إلى إبراز إشكالية تحديد عدو جديد بالنسبة للهيمنة العالمية الرأسمالية. وفي النهاية، اتخذ أمن إسرائيل معياراً، وأعلنت التيارات السلفية والجهادية الإسلامية خطراً وعدواً جديداً.

العلاقة بين نشوء تركيا وإسرائيل:

الواقع الجديد الذي برز إلى الوسط، يجعل إعادة التفكير بمنزلة إسرائيل في المنطقة أمراً ضرورياً. فقيام دولة إسرائيل ليس كأي دولة قومية أخرى في المنطقة. كما إن إسرائيل ليست دولة قومية يهودية وحسب، ومن غير الممكن الاكتفاء بفهمها على هذا النحو. وإذا ما وضعنا السياق الذي يفضي إلى تأسيس إسرائيل نصب العين ثانية، فنسجد أن انعقاد المؤتمر الصهيوني عام 1896، وتطويق السلطان عبدالحميد (1876 – 1909)، وانقلاب المشروطية الثانية 24 يوليو/تموز 1908، والإطاحة بعبدالحميد في 31 آذار/مارس 1909، واستيلاء جمعية الاتحاد والترقي على السلطة بانقلاب نفذته في 23 كانون الثاني/يناير 1913، ودخول الحرب العالمية الأولى عام 1914 كأمر واقع لا خلاص منه، وتقسيم الشرق الأوسط بين إنجلترا وفرنسا بناء على معاهدة سايكس – بيكو، ووعده بلفور عام 1917، والانتداب الإنجليزي على فلسطين والإعلان عن تأسيس البرلمان التركي في نفس العام 1920، وقيام الدولة القومية التركية البيضاء بالقضاء على ميول الجمهورية الديمقراطية (ببعثرة صفوف التحالف القائم خلال حرب التحرير، وبناء سلطة ديكتاتورية)، وتأسيس حزب الشعب الجمهوري 1923 تزامناً مع الاعتراف بمعاهدة لوزان عقب حرب التحرير، وبدء حملة المجازر ضد الكرد ما بين 1925 – 1938 بدءاً بثورة الشيخ سعيد وإجهاض ثورته في 15 فبراير/شباط 1925، والتحالف بين إنجلترا والجمهورية التركية 1939، والإعلان رسمياً عن إقامة دولة إسرائيل 1948، ودخول الجمهورية التركية في حلف الناتو 1952، وانقلاب 27 مايو/أيار 1960، وانقلاب 12 مارس/أذار 1971، وانقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980، وانقلاب تشيلر – ديميريل 1993، وانقلاب جفيك بير 1998، والانقلاب على أجاويد وصعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة عام 2002، بالإضافة إلى حرب الخليج الأولى 1990 والثانية، واحتلال أفغانستان ظاهرياً في 2001، كل ذلك لم يكن في حقيقته إلا بمثابة سيناريو معد سلفاً لإشغال فتيل حرب الخليج الأخيرة واحتلال العراق؛ وكل ذلك وغيره من العديد من الأحداث المشابهة مرتبط ببعضه بعضاً تسلسلياً؛ وبالتمحور حول إسرائيل، وإقامة الدول القومية في المنطقة أيضاً يندرج ضمن إطار تلك الأحداث.

ومن دون الغوص في العرى والأواصر الداخلية لكافة تلك الأحداث التي هي بمنزلة أسس رئيسية، في سياق إنشاء إسرائيل التي جرى هيكلتها وإنشاؤها بصفاتها القوة النواة للهيمنة الجديدة في المنطقة، بعد تدمير وتقويض الإمبراطورية العثمانية عن قصد ووعي، سيصعب فهم الواقع الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط وتركيا بشكل خاص. فما تمثله هيمنة إنجلترا – أمريكا بالنسبة إلى العالم، تقوم به إسرائيل بالنسبة إلى الشرق الأوسط باعتبارها قوة مهيمنة جديدة في المنطقة. وتعبير آخر، فإن إسرائيل ليست مجرد دولة

قومية يهودية صغرى، بل هي قوة هيمنة كبرى أيضا في الوقت عينه. والجمهورية العلمانية – القومية "التركية" التي كانت في الأساس كيانا تمهيديا على الطريق المؤدية لقيام إسرائيل خلال عشرينيات القرن الماضي، يراد خلال الألفية الجديدة تحويلها الى جمهورية تركية إسلامية تهدف إلى إخراج القوميتين الإيرانية والعربية من كونهما خطرا يهدد إسرائيل.

كانت الوظيفة الثانية الموضوعية أمام تركيا باعتبارها دولة قومية في أعوام 1920، تهدف إلى سد الطريق أمام توسع الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، وأمام تنامي الشيوعية في تركيا. وكانت السياسة التركية الداخلية والخارجية قد تشكلت أساسا وفق هذين الهدفين الأوليين، في حين كانت إنجلترا القوة المشرفة على ذلك. أما الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979، وشروع الاتحاد السوفييتي باحتلال أفغانستان في نفس التاريخ؛ فكان قد دك دعائم توازن الدولة القومية في المنطقة من الصميم. وكان الدافع وراء انقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980 سببين، أحدهما خارجي متمثلا بالاتحاد السوفييتي والثورة الإسلامية الإيرانية. والداخلي؛ متمثلا بالمد الديمقراطي واليساري داخل البلاد، فالأيديولوجيا القومية - العلمانية السائدة في عهد الجمهورية الأولى كانت تعاني النقصان بسبب التهديدات الجديدة. لذا؛ كانت التيارات الإسلامية ضرورة لازمة من حيث سد الطريق أمام كلا الخطرين. وتأسيسا على ذلك، فإن دعم الأيديولوجيا الرسمية لعهد الجمهورية الثانية في هيئة الإسلام السياسي السني أمر ذو معنى. حيث كان سيُرد على الثورة الراديكالية الإسلامية لإيران من خلال تيارات الإسلام التركي المعتدل في تركيا.

عهد الجمهورية الثانية في تركيا وسبيل التحول الديمقراطي

الوحدة الإسلامية المتمثلة في السلطنة العثمانية كانت تشكل عائقا أمام بسط الهيمنة الإنجليزية، وقيام إسرائيل التي كانت ستشكل نواتها ضمن المنطقة. لذا، اوكلت مهمة شق الطريق المؤدية إلى تمزيق أوصال وحدة الأمة الإسلامية إلى حزب الشعب الجمهوري القومي – العلماني خلال عهد الجمهورية التركية الأولى.

لقد سارت الممارسات الميدانية بناء على المنظور الأيديولوجي الجديد. وتم دعم قيام حزب العدالة والتنمية بصفته حزبا مهيمنا لعهد الجمهورية الثانية المبتدئة منذ انقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980. وقد رسمت ملامحه باعتباره حزبا ملتزما بالسياسات الداخلية والخارجية الأساسية للجمهورية الثانية، ولكنه يطمح أيضا إلى إكمال بسط نفوذه وسيادته، أي أنه صور في هيئة حزب الشعب الجمهوري لعهد الجمهورية الثانية. وممارسات سنوات حكم حزب العدالة والتنمية تؤكد صحة هذا الوصف. وعليه، فالخلافات الزائفة والملفقة التي يعيشها حزب العدالة والتنمية في راهننا مع إسرائيل، ينبغي ألا تثير ذهول أو الاستغراب لدى أحد. كما أنه لا يمكن الزعم بخلو علاقاتهما من التناقضات كليا. ولكنها تناقضات بالإمكان حلها ضمن نطاق النظام المهيمن عينه.

في عهد الجمهورية الأولى كان هناك صراع دموي وجاد أيضا. فالطبقة البرجوازية التركية اليافعة كانت تبلور اتفاقها مع رأس المال اليهودي وتشحذه لصالحها على الدوام في مسعى منها للتقليل دوما من حصة اليهود والماسونيين. والعديد من الممارسات بدءا من إعدام وزير المالية الموالي للإنجليز جاويد بيك، أحد قادة جمعية الاتحاد والترقي في 1926، وصولا إلى عمليات الاستيلاء الحاصلة عام 1943 تحت اسم

"ضريبة الأملاك"؛ إنما كانت بهدف اقتطاع جزء من الرأس المال اليهودي باستمرار. ورغم كل هذه الأحداث، فإن اليهودية التركية ما برحت تحافظ على منزلتها كقوة معينة تترك بصماتها الراسخة على بنى النظام "الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية". ومع حزب العدالة والتنمية، بات هناك جناح جديد للبرجوازية التركية، ألا وهو رأس المال الخاص ببلاد الأناضول، والذي يجعل من قونيا وقيصري مركزا له، وبات يطمع في حصة أكبر مما في حوزة رأس المال اليهودي وقوته داخل جهاز الدولة (ضمن الجمهورية الأولى)، فحزب العدالة والتنمية الذي شكل على يد ثالوث أمريكا - إنجلترا - إسرائيل بغية خدمة مصالحهم في منطقة الشرق الأوسط، يطالب بمضاعفة حصته مقابل خدمة تلك الهيمنة. والسبيل إلى ذلك، هو تخفيف وطأة وصاية الجيش عليه، وعدم حياكة انقلابات جديدة ضده، ومضاعفة حصته من كعكة الاستغلال في الشرق الأوسط، في حين إن إسرائيل تعتبر برجوازية الأناضول فيها مغالاة نوعا ما، وتأمل في الحد من مطالبها، وتشدد على وجوب معرفة من المهيمن السائد في المنطقة والعالم في أن معا بعين سليمة.

ويتمثل الدور المنوط بحزب العدالة والتنمية في تطويع القومية الشيعية الإيرانية والإسلاموية الراديكالية العربية والقومية العلمانية العربية، وإرفاقها جميعا بالنظام المهيمن. وقد سمح له -حزب العدالة والتنمية- بأداء دور بارز في حقل الجيش والشؤون الخارجية لهذا الغرض. بالمقابل، فإن حزب العدالة والتنمية يؤدي دوره هذا بلا شك، ومظاهر الاشتباك والتضاد أمر يمكن تجاوزه، والتناقضات المعنية بمضاعفة الحصة يمكن حلها ضمن إطار النظام نفسه. أما إذا عاند بغيره، وإذا ضيق الخناق على النظام المهيمن بالتحالف مع إيران والإسلام الراديكالي أو حتى بالاتفاق مع نزع الإسلام المعتدل؛ فسوف يشهد وضعاً لن يختلف عما حل بأسلافه وبحزب الشعب الجمهوري.

يمكن القول إن تركيا هي الحلقة الأضعف في النظام القائم. واحتمال انقطاعها عن النظام ليس ضعيفا. وقد يتحقق هذا الانقطاع على عدة محاور.

المحور الأول؛ إبرام تحالف مع إيران وسوريا وروسيا، ودول "البريك" الأخرى (البرازيل وروسيا والهند والصين)، والذي يعني بانزلاق المحور، حيث سيؤدي للتحويل إلى قوة إقليمية مؤهلة لأن تغدو قوة عالمية قادرة على الوقوف في وجه هيمنة كل من إسرائيل وأمريكا وإنجلترا والاتحاد الأوروبي. وانطلاقاً من الوجود الذاتي والتوازنات العينية للجمهورية التركية الحالية، فإن عبور هذا الطريق أمر صعب للغاية إن لم يكن مستحيلاً.

المحور الثاني؛ وهو أمر وارد من خلال تحديث التحالفات التي سادت الجمهورية أثناء حرب التحرير، وذلك بناء على خلفية الأمة الديمقراطية والاعتراف بحقوق المكونات الاجتماعية داخل الحدود التركية بشكل متساوي.

أما الإصرار على اتباع نهج الدولة القومية والدينية، كما هو الحال في عهد الجمهوريتين (عهد حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية)، سيعمق الأزمات التي نشهدها حالياً بشكل مضاعف رغم الكم الهائل من القمع الممارس على المجتمع التركي والكردي، ولن تستطيع حل قضاياها التي يمكن اعتبارها مصيدة نصبت لها في لوزان.

إن تصحيح مسار "الوزان" لن يكون باستعداد شعوب المنطقة وإنما التصالح معها، والتاريخ الحديث لتركيا مصطفى كمال أتاتورك والمستمر ليومنا هذا، تسبب في تعميق الأزمات وزاد من عزلة تركيا التي لم تنفع معها سياسة "صفر مشاكل" لأنها تحولت إلى "صفر أصدقاء" في المنطقة. لن تنهض تركيا ما دامت تنتهج عقلية إقصائية توسعية بعيدة عن التصالح مع شعوب المنطقة.

المصادر:

- موقع جريدة الشعب
- موقع الجزيرة
- موقع المراسل
- موقع مدارات كرد/ فارس عثمان
- عبد الله أوجلان/ مانيفستو الحضارة الديمقراطية المجلد الخامس
- د.وليد حمدي/ الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية
- تاريخ كردستان - لازريف وآخرون